مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21

م.م هديل حربي (*)

الخلاصة :

تعد بكين كما في مؤتمر التقييم الإستراتيجي الذي عقدته قيادة سلاح الجو الأميركي عام 1995 قوة صاعدة ومرشحة لمنافسة واشنطن، وستكون الصين وفق تقديرات ذلك المؤتمرقوة اقتصادية متفوقة اقتصاديا على الولايات المتحدة وتكون أيضا قادرة ومهيأة لمنافسة واشنطن في النفوذ السياسي والأهمية الإستراتيجية. وتبدو الصين في سلوكها واتجاهها نحو المستقبل مبالغة في الحذر والمحافظة، وتؤكد نواياها السلمية وعزمها على صيانة استقلالها، ونفورها العارم من التدخلات العسكرية الخارجية، وتبدي تجاه بعض القضايا موقفا راسخا غير قابل للتغيير كما يظهر على الأقل مثل قضية تايوان، ويفسر بول كينيدي سلوك بكين السياسي بأنه يعود إلى ثقافة صينية وتأثير الشكوك الفطرية من هيمنة العرق الأبيض على العالم، وربما يجعلها هذا موضع شك الدول والأمم وريبتها. وبخروج بكين من القرن العشرين فإنها خرجت من مرحلة استمرت مئات السنين لتدخل في مرحلة حديثة لعلها إجابة عن سؤال استمر أكثر من مائة سنة وهو إن تحول الصين إلى قوة عظمى مسألة وقت فحسب.

المقدمة :

تعددت مواقع القوى الصاعدة من اوربا الشرقية والوسطى الى دول امريكا اللاتينية ، وتحتل الاقطاب الاسيوية في مقدمتها الصين اهم مواقع القوى الاقتصادية الصاعدة بالنظر الى الطفرة التنموية التي حققتها ومعدلات النمو المرتفعة والمستقرة

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

التي سجلتها العقود الاخيرة من القرن العشرين واستقرارها حتى مع الازمة المالية لسنة 2008 ، فلم يكن غريبا ان يتحول مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم نحو آسيا الباسفيك . وفي هذا السياق اهتم الكثير من الاقتصاديين بهذه المتغيرات واشار بيل إيموت **Bill Emott** في كتابه " المتنافسون وميزان القوى بين الصين والهند واليابان " الى اهمية الصعود الاقتصادي لهذه القوى ، مؤكدا انها اصبحت تتمتع بكل مقاييس الجاذبية الاقتصادية في العالم .

كما يرى بول كنيدي **Pull Kinidi** في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى" ان الولايات المتحدة الامريكية تتراجع عن المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى اخرى مثل اليابان واوربا الغربية ، والقوى الاقتصادية الناشئة في طليعتها الصين وان المحرك الاساسي لقوة اي دولة هو القوة الاقتصادية .

وتعد الصين من أكبر القوى الاقتصادية في العالم على نحو عام؛ وفي القارة الآسيوية على نحو خاص؛ إذ تعد من دول النمور الآسيوية التي حققت خلال فترة لا تزيد على ثلاثة عقود من الزمان نقلة اقتصادية هائلة فأصبحت الصين القوة الثانية في العالم؛ واليابان القوة الثالثة، وهو إنجاز اقتصادي كبير دفع العديد من العلماء في مجال العلاقات الدولية والمهتمين بالأمن القومى ووضع الإستراتيجيات العسكرية والأمنية يطرحون عددًا من التساؤلات يأتي فى مقدمتها التساؤل حول إمكانية أن يكون لكل منهما دور كبير في إطار النظام العالمي السائد في ظل الجدل المثار حول بنيان هذا النظام، ونمط توزيع القدرات فيه، وما إذا كان هذا التوزيع سيؤدي إلى هيمنة أي منهما .

كل هذه المعطيات دفعت بالكثير من المحللين في حقل العلاقات الدولية للحديث عن حقبة اسيوية في القرن الواحد والعشرين بدلا من الحقبة الامريكية ، وتأتي الصين في طليعة هذه القوى وصلب الاهتمام العالمي ، لاستحواذها على مؤهلات القطب المؤثر في السياسة الدولية من شأنه ان يتحول في الوقت القريب الى مركز ثقل اقتصادي في العالم ولاعب دولي مؤثر في مجريات التفاعلات السياسية والاقتصادية . وبالتالي تسعى الدراسة الحالية ان تلقي الضوء على ان الصين اصبحت من القوى

الصاعدة القوية ، وتلعب دورا مهما فى العلاقات الدولية ، فاصبحت تهدد الولايات المتحدة الامريكية لمكانتها كقطب اوحد فى العالم .

اشكالية البحث:

هل تشكل الصين قوة عظمى في القريب العاجل بما يمكنها من إزاحة الولايات المتحدة الأميركية المتربعة على عرش قيادة العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن؟

فرضية البحث :

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى ظهور مزيد من القوى الفاعلة فى النظام الدولى، واحد اهم هذه القوى هي الصين، وبالتالي كلما زادت عناصر القوة الصينية كلما زاد تأثيرها فى النظام العالمى. وكلما اتبعت الصين سياسة دبلوماسية كلما زاد ذلك من تغلبها على معوقات الصعود وتحديها للهيمنة الامريكية .

وبالتالي تحاول الدراسة اثبات هذه الفرضية من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الاول : مقومات القوة الصينية

المبحث الثاني : معوقات القوة الصينية .

المبحث الثالث : تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية

المبحث الاول : مقومات القوة الصينية

أن مؤشرات تنامي قوة الصين عالميا لا تقتصر على نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وإنما تشمل أيضا أهمية ما يتمتع به هذا الاقتصاد من دور عالمي متنام وآخذ في التوسع، وما يحظى به من درجة استقرار في المقومات الاقتصادية الأخرى لهذا النمو. كما أن العالم بدأ بالفعل يشهد إرهاصات حقبة تعددية قطبية، لا تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب وإنما تمتد أيضا إلى الفضاء السياسي و العسكري.

إن تغيّر البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرّر الحركة السياسية الخارجية الصينية من جملة قيود كانت تكبّلها، وفتح أمامها هامشًا واسعًا وفرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا ربما كانت تُعّد في عهد القطبية الثنائية، حكرًا على القوّتين العظميين،

الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق ، بموجب ذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور مميّز في تفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية، ولهذا تحرّكت باتجاه مجموعة قضايا ، كانت بمنزلة محاور أساس تعين على كشف حقيقة المتغيّرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية ، للتحوّل من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية ، إلى "الانفتاح النشيط" في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقوّمات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، وأن تثبت من خلاله مكانتها الدولية . لذلك سيتم التركيز على اهم هذه المقومات وهي : الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

المطلب الاول : المقومات الاقتصادية

ظهرت الصين كقوة إقتصادية تحرز تقدماً هائلاً وسريعاً، انتقل بها من مستويات متأخرة نسبياً الى بؤرة الاهتمام العالمي، ومع استمرار نموها البالغ السرعة لنحو ربع قرن أصبحت الصين بالفعل الدولة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية على قمة هرم الاقتصاد العالمي.

في إطار الصعود الكبير الذي حققته الصين خلال العقود الثلاثة السابقة يلحظ المحلل أنه صعود اقتصادي تميز بالسلمية، وقام على مبادئ أساسية تعد ركائز ثابتة طالما استندت عليها سياسة الصين الخارجية في المجالين الإقليمي والدولي منذ استقلالها الحديث عام **1949**، تتمثل هذه المبادئ في مبادئ خمسة هي: الاحترام المتبادل لسيادة الدولة الوطنية ووحدة أراضيها، وعدم اعتداء دولة أخرى أو التدخل في شئونها الداخلية، والتعامل على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين الدول، والحفاظ على التعايش السلمي والاستقرار على المستوى العالمي. حيث استمدت الصين من هذه المبادئ أهدافا متعددة سعت لتحقيقها بما يتوافق مع اعتبارات المصلحة القومية العليا لها. كما أن الصين منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية في العام **1979** وتبنيها لاقتصاد مشابه لاقتصاديات الدول الليبرالية، سعت الى تقوية اقتصادها في الاعوام اللاحقة وهذا الهدف يتطلب توافر المزيد من رأس المال والطاقة

والتقنيات، لذا اعتمدت الصين على الدول الغربية ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية لتوفير المتطلبات السابقة للنهوض بأقتصادها [1] .

وإستطاعت الصين في غضون مدة قصيرة من الزمن النهوض بواقعها الاقتصادي والوصول الى مصاف الدول الكبرى، أذ ان الصين اليوم هي ثاني اكبر اقتصاد في العالم، ويتوقع العديد من الباحثين الاقتصاديين إن الصين من الممكن أن تصبح الاقتصاد الاول في العالم ، لذا يوصف النمو السريع للاقتصاد الصيني من قبل العديد من المختصين بانه واحد من اعظم قصص النجاح الاقتصادي في العالم الحديث [2].

كما تُعدّ الصين واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم وقد حققت الصين معدل نمو خلال المدة الواقعة بين (1960 – 1978) والذي بلغ (3,5%) وهو الذي يُعد من اعلى المعدلات المتحققة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وأعلى ايضاً من المعدل المتحقق في مجموع الدول النامية والعالم عموماً، كما وحققت الصين نمو اقتصادي بلغ (8,3) في العام 1990 في حين إنّ الولايات المتحدة الامريكية لم تحقق سوى (9,1)، وهو أعلى من معدل النمو المتحقق قبل العام 1978 ومتفوق بشكل كبير على كل الدول المتقدمة والنامية، وقد واصلت الصين هذا التفوق في المدة ما بين العامين (1990 –2000) اذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمال للصين (4,8) في عام 2000 وهو متفوق على المعدلات المناظرة في كل دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية أذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية (2,4) في العام نفسه [3].

واصبحت الصين من اكبر الاسواق المغرية للاستثمار الاجنبي ، حيث استقطبت في الفترة الممتدة مابين (1993 – 1996) 12.5% من اجمالي تدفق الاستثمارات الاجنبية في العالم[4]. واحتلت الصين المركز الاول من بين دول العالم في جذب الاستثمارات الاجنبية في عام 2003 لكنها تراجعت الى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية ، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة خارج الصين الى 2.9 مليار دولار في عام 2003 ، وتضاعف هذا الرقم ليبلغ 26 مليار

دولار في الثلاثة اشهر الاولى حتى عام 2008 الى 56.مليار دولار [5] ، كما إن الصين تصنف الخامسة عالميا من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، اذ وصل الاستثمار الاجنبي في الصين الى اكثر من (100) مليار دولار في العام 2012[6]، وينبغي الاشارة الى ان رخص قوة العمل وثبات سعر صرف العملة الصينية هي من اهم عوامل الجذب للاستثمارات الخارجية في الصين، كما أنها تستثمر بصورة متزايدة في الخارج فقد كانت استثماراتها الخارجية في العام 2000 تبلغ (6) مليار دولار اما في العام 2009 فإنها إزدادت لتصل الى (57) مليار دولار لتصبح سادس أكبر مستثمر خارجي في العالم [7].

كما ان النمو الاقتصادي للصين ازداد بعد قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية الذي تم في تموز من العام 2001 وعضويتها اصبحت سارية المفعول في آذار من العام 2002 بعد الإقرار على إتفاقية الانضمام من قبل مؤتمر الشعب الوطني في بكين، وكان هذا اكبر إنجاز للصين في عهد الرئيس (جيانك زيمن)[8] .

كما إن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ولد منافع هائلة وفرص كبيرة اهمها إنه فتح قُبالة الصين فرص تصدير كبيرة للغاية، أذ تلاشت بعض العوائق التجارية، مع احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بحق إتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات عند شعورها باغراق السوق الامريكية بالبضائع الصينية [9]، وهذا يعني إن بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ادى ذلك الى رفع صادراتها وارداتها الى الاعلى، فضلاً عن إنه زاد كثيراً من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين، وخلق اقتصادا صينيا اكثر كفاءة، وساعدها على الوصول الى المنافسة الدولية بين الاقتصاديات الكبيرة الاخرى[10].

وعلى الصعيد التجاري، فإن الصين اليوم هي ثاني قوة تجارية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، فقد إزدادت تجارتها الدولية أذ كانت قيمة صادراتها في العام 1990 هي (9,62) مليار دولار وارداتها (35,53) مليار دولار، وارتفعت في العام 2000 لتصبح قيمة الصادرات (20,249) مليار دولار والواردات (90,225)

مليار دولار[11]، ثم بلغت الصادرات (570,175) مليار دولار عام 2012، اما الواردات فقد بلغت (580,143) مليار دولار[12] .

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2014، وفقا لهذا التقدير، نحو (17.617) تريليون دولار، تمثل نحو(16.32%) من حجم الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام، وفقا لمنهجية التقدير ذاتها، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، في هذا العام، وفقا للتقدير ذاته، نحو(17.418) تريليون دولار، تمثل(16.14%) من الناتج العالمي الإجمالي. وأكدت أرقام العامين اللاحقين، وفقا للتقدير ذاته، هذا الاتجاه نحو ترسيخ موقع اقتصاد الصين بعدّه أكبر اقتصادات العالم، مقياسا بمنهجية تعادل القوة الشرائية. وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا لتقديرات البنك الدولي، بحسب هذه المنهجية، نحو (19.814) تريليون دولار في عام 2015، تمثل نحو(17.35%) من الناتج العالمي الإجمالي، ليزيد الفارق بينه وبين الاقتصاد الأمريكي، الذي بلغ حجم ناتجه المحلي الإجمالي نحو (18.036) تريليون دولار، بما يمثل نحو(15.79%) من الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام. أما بالنسبة لعام 2016، فإن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2016، قدر صندوق النقد الدولي حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا للمنهجية ذاتها، بنحو(21.269) تريليون دولار، تمثل نحو (17.9%) من حجم الناتج العالمي، مقابل(18.562) تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي، تمثل نحو(15.6%) من الناتج العالمي.[13]

ولا تقتصر مؤشرات تنامي قوة اقتصاد الصين عالميا على نمو ناتجها المحلي الإجمالي فقط، ولكنها تشمل أيضا، وربما بدرجة أكثر أهمية، ما يتمتع به هذا الاقتصاد من دور عالمي متنام، وآخذ في التوسع، وما يحظي به من درجة استقرار في المقومات الاقتصادية الأخرى لهذا النمو.

في الشق الأول، يمكن أن نلاحظ أن الصين باتت أكبر بلد مصدر للسلع في العالم، منذ عام 2009، بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد. كما أضحت أكبر بلد من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية، منذ عام 2014، بعدما تجاوزت الولايات

المتحدة، في هذا الصدد ، ويقلل بعض الاقتصاديين من قيمة تقدم الصين صناعيا وتجاريا الذي يشير إليه هذان التطوران، استنادا إلى أن حجم القيمة المضافة للمكون المحلي الصيني في السلع، التي تصدرها الصين، بلغ في عام 2011 نحو (67) دولار، مقابل نحو (85) دولار للولايات المتحدة، و(74) دولار لألمانيا، وفقا لآخر البيانات المتاحة، في إطار مبادرة قياس التجارة الدولية، بحسب القيمة المضافة التي يديرها كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO).[14]

أما في الشق الثاني، فنلاحظ أن بعض ركائز النمو الاقتصادي الصيني أكثر رسوخا وأمنا من نظيراتها في الاقتصادات الكبرى حول العالم، بما يضمن قدرة أكبر لاستمرار النمو الاقتصادي الصيني، وبالتالي تعاظم دورها الدولي، خلال المدى المتوسط على الأقل ، ومن المؤشرات المهمة في هذا الصدد ما يأتي: [15]

1- نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي ارتفع في الصين بنهاية ديسمبر الماضي ليبلغ (9. 43%) ، مقارنة بـ (17.104%) في الولايات المتحدة ، و(229.20%) في اليابان، و(71.20%) في ألمانيا ، و(90.7%) في عموم منطقة اليورو .

2- حجم احتياطيات النقد الأجنبي، والتي تعد الصين أكبر دول العالم من حيث حجمها، بما يقدر بنحو (3. 51) تريليون دولار في نوفمبر 2016، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، مقابل نحو (1.243) تريليون لليابان التي تحل ثانية، تليها سويسرا بـ (685.559) مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بـ (535.900) مليار دولار، بينما حلت الولايات المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة على مستوى العالم بـ (116.184) مليار دولار. وتعزز هذه الاحتياطيات القدرة المالية للصين على المستويين الدولي والداخلي على السواء، وهو ما يحفزها لتنفيذ مشروعات تنموية ضخمة، سواء كان داخليا، أو على مستوى إقليمي، وما وراء إقليمي، من خلال مبادرة إحياء طريق الحرير القديم بريا وبحريا.

يرافق هذا الصعود الاقتصادي البارز للصين، عالميا، سعي صيني حثيث لمراكمة مقومات القوة في فضاءين آخرين أساسيين للقوة الدولية، هما الفضاء العسكري، والفضاء المعرفي، مستغلة في ذلك ما تتيحه لها قدراتها الاقتصادية والمالية المتعاظمة وفي الإجمال، يمكن القول إنه برغم الصعود الاقتصادي القوي للصين، فإن جزءا مهما من هذا الصعود لا يزال مرتبطا بالاعتماد على الخارج، خاصة عن تقدير هذا الصعود، وفقا لمعيار القيمة المحلية المضافة، فضلا عن أن هذا الصعود يفرض على الصين أعباء وتحديات مهمة لتأمين احتياجاتها من الموارد الخام الخارجية، خاصة النفط الذي تستورد الصين نحو 60% من احتياجاتها منه من الخارج، وهو رقم تضاعف منذ عام 2000، مقابل تراجعه بدرجة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي. عدا ذلك، فإنه لا يتوقع أن تتمكن الصين من إحداث انقلاب واقعي في التوزيع العالمي لمقومات القوة العسكرية أو المعرفية، أو حتى تستهدفه في الأمدين القريب أو المتوسط .

المطلب الثاني : المقومات العسكرية

عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية فى دعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من اعداد جيش قوى يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها فى النظام الدولى كدولة عظمى ، ولن يتأتى ذلك بالتقدم الاقتصادى فحسب فلابد أن يكون مصحوبا بعناصر وآبعاد يأتي في مقدمها تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وامكانياتها البشرية.

تعود جذور بناء الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية اثناء الحرب الأهلية بين جناحى الكومنتاج واثناء الحرب ضد القوات اليابانية ، وجاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية فى مطلع التسعينات من القرن الماضي اذ بدأت فى تأسيس الجيش وتنظيمة ،ثم بعد ذلك العمل على امداده بالوسائل المتقدمة ، ثم فى مطلع القرن الحالى بدأت الصين فى أمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية فى البر والجو والبحر ، الجيش الصيني هو أكبر جيش فى العالم من حيث تعداده البشري، ويتكون من ثلاث أركان اساسية هي جيش التحرير الشعبى

ويعتبر الجيش النظامى فضلا عن قوات الاحتياط والمليشيات ، ويقدر عدد قوات الجيش النظامى بنحو(2,3) مليون جندي، في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة (800,000) جندي ، مما يوضح لنا ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي(1,5) مليون جندي وكذلك بالنسبة لروسيا ايضا [16] .

اما الاسطول البحري يتكون من (1200) قاطعة بحرية تضم (63)غواصة و(18) مدمرة واكثر من (700) زورق صاروخي و (119) كاسحة الغام و (73) سفينة انزال بحرية وعشرات السفن للدعم والتموين وفق عام 2008 ،كما ان لدى الصين اسطولا تجاريا ضخما يمكن استخدامه في نقل الجنود [17] .

واما سلاح الجو فيضم ما يقارب من (1455) مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة من (ميج 21 والميج 23) تعرف باسم (جي 7) وتصنع الصين حاليا المقاتلة (جي 10) وهي احدى اكثر المقاتلات تطورا ،وتمتلك حاليا مائة مقاتلة من نوع " سيخوي 27 " ، وقد وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء اكثر من مائة طائرة مقاتلة من طراز (سيخوي 30) التي تنافس الشبح الامريكية ، اذ تعتمد على السرعات العالية ولا يستطيع الا عدد محدود ومتطور من الرادارات الحديثة التقاطها ،كما بدأت الصين ببرنامجها الفضائي اذ اطلقت اكثر من 100 قمر صناعي للتجسس والاتصالات [18].

واما فيما يخص الفضاء ، فقد أكدت الصين في وثيقة أصدرتها عام 2002 أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ علي مصالحها القومية ، وتنفيذ استراتيجيتها في التنمية، وتنفيذ سياسة دفاعية قوية، واستكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمة الأغراض السلمية ، والخوف من تمكن الولايات المتحدة من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل ، وقد أثار قيام الصين في عام 2007 بتدمير القمر الصناعي الصيني (فنج يون 1سي) المخصص لأبحاث الأحوال الجوية في الفضاء الخارجي اذ دمرته بصاروخ مضاد للأقمار الصناعية ، مخاوف اليابان والولايات المتحدة وتايوان وروسيا والاتحاد الأوربي من خطر تطوير تلك القدرات وتوجيهها ضد الأقمار الصناعية الأمريكية في الفضاء ، وبالرغم من تأكيد الصين الالتزام بالتجارب السلمية لتطوير أبحاث الفضاء

الخارجي، فإن برنامج الفضاء يقع تحت سيطرة جيش التحرير الصيني ، ويوفر له خبرة في الاتصالات وتكنولوجيا الصواريخ ، وقدرات الحرب ضد الأقمار الصناعية، ولم تكن هذه التطبيقات العسكرية للبرنامج الصيني خافية عن أعين اليابان والهند اللتين عبرتا عن قلقهما البالغ من هذا الوضع ، ومن جانب اخر فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أن تطور الصين في الفضاء ، والاعتماد العسكري الأمريكي عليه من ناحية أخرى، قد يتسبب بأندلا ع صراع مستقبلا في الفضاء بين الدولتين، وقد تكون شرارته الخلاف حول جزيرة تايوان ، لذلك تعتزم الصين على بناء قاعدة دائمة لها على سطح القمر وقيامها بتطوير انظمة التشويش والتعطيل لانظمة تحديد المواقع وبناء وتصميم مركبات نعمل كجسم طفيلي لتدمير تكنلوجيا الاقمار الصناعية فضلا عن تدعيم امكاناتها في مجال اطلاق الاقمار الصناعية المختلفة [19] .

اما فيما يخص الانفاق العسكري ، فقد بلغت الارقام الرسمية للموازنة الصينية (532 مليار يوان) اي (78 مليار دولار) في سنة 2010 ، وزاد الانفاق العسكري الفعلي بنسبة 189% بين عامي 2001 – 2010 اي ان متوسط الزيادة السنوية بلغ 12.5% لذلك تمثل زيادة الانفاق العسكري التي بلغت 3.8% في سنة 2010 تباطؤ شديد في معدل نمو الانفاق وهو ما يعكس انخفاض النمو الاقتصادي في سنة 2009 بسبب الركود العالمي ، ونجدر الاشارة ان معدل الزيادة تسارع بوتيرة عالية في العقد الاول من القرن الحالي مقارنة بثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عندما شلغت برامج التحديث العسكرية المرتبة الاخيرة في سلم الاولويات بين برامج التحديثات الاربعة بعد الزراعة والصناعة والعلم والتكنلوجيا ، لكن حصة الانفاق العسكري الصيني من اجمالي الناتج المحلي تراوحت باستمرار بين 2.0% و 2.2% بين عامي 2001 و 2010 [20] .

واظهر تقرير ثاني في ذات السياق اعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، بعنوان (جيوش العالم 2013) اذ يذكر التقرير ان الصين احتلت المرتبة الثانية عالميا في حجم انفاقها العسكري بنسبة 8.3 % ، في حين وصل حجم الانفاق العسكري لدى دول شرق اسيا الى 287 مليار دولار ، ومن جانب اخر فقد

اشار معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام الى ان تصاعد النمو الاقتصادي للصين قد يجعلها تحقق نوازنا عسكريا مع الولايات المتحدة بحلول العام 2025 [21] .

ولا يجب أن ننسى ايضاً إنّ الصين تمتلك قدرات اضافية وهي القدرات النووية ، حيث تشير التقديرات الى ان اجمالي عدد الرؤوس النووية الصينية يبلغ (400) رأس نووي منها (113) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقواعد الارضية و(12) رأس كمقذوفات خاصة بالغواصات و(150) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقاذفات الجوية و(125) رأس تستخدم كمقذوفات غير استراتيجية ، ويعد هذا العدد قابل للزيادة مع تطور القدرات النووية الصينية ، اذ لم يقتصر الامر على امتلاك السلاح النووي وانما تعداه ليشمل تطوير وسائل الايصال اللازمة لنقل الرؤوس النووية الى اهدافها بسرعة وبدقة [22] .

ويعتقد ان لدى الصين ترسانة تناهز 200 راس نووي يمكن ايصالها بواسطة الصواريخ البالستية والطائرات وربما توجد رؤوس حربية اضافية في الاحتياط وهو ما يجعل المخزون الاجمالي قريبا من 250 سلاحا نوويا ، وبحسب تقرير سلاح الجو الامريكي الذي نشر في سنة 2009 (تطبق الصين اكبر برامج تطوير الصواريخ البالستية نشاطا وتنوعا في العالم وقوة الصواريخ البالستية لديها اخذه في التوسع سواء في احجام الصواريخ ام في انواعها) [23] .

من ناحية اخرى فان الصين اندفعت في تطوير جيل ثان من الصواريخ البالستية نووية التسليح بعيدة المدى عابرة للقارات من نوع (دي اف – 31 ودي اف – 40) والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات (جاي ال – 2) التي ستكون مزودة برزم رؤوس حربية متعددة ، وعليه واصلت بكين جهودها لتحسين دقتها بدمج بيانات الاقمار الصناعية التي تحدد المواقع على مستوى العالم وتزويد الرؤوس الحربية برزم توجيه طرفية مع امكانية تطبيق ذلك في المستقبل على النظم العابرة للقارات [24] .
وفيما يأتي بعض مؤشرات القوة العسكرية للصين مقارنة ببعض الدول الكبرى وهي كالاتي :

(اهم مؤشرات معيار القوة العسكرية وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد لعام 2012 بالمليون دولار)

القوى العالمية	الانفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي للقوة النيرانية في القوات المسلحة	اجمالي عدد حاملات الطائرات	اجمالي عدد طائرات القتال	اجمالي عدد القطع البحرية الرئيسة	امتلاك قدرات فضائية عسكرية
الولايات المتحدة	4.12	1.520.100	1	11	2851	173	+
روسيا	3.06	845.000	2	6	1372	96	+
الصين	1.24	2.285.000	3	1	1455	118	–
الاتحاد الاوربي	1.52	2.206.000	5	5	2618	670	–
الهند	1.98	1.325.000	4	1	618	43	+
اليابان	0.99	247.450	17	2	552	50	–

المصدر : جمال سند السويدي ، افاق العصر الامريكي ، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014 ، ص 61 .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الصين تأتي في مجال الانفاق الدفاعي بالدرجة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا واجمالي القوات المسلحة تأتي الاولى والقوة النيرانية تأتي الثالثة ايضا بعد الولايات المتحدة وروسيا ، اما حاملات الطائرات فأنها تتساوى فيها مع روسيا وتأتي بالدرجة الثانية بعدالولايات المتحدة ، وفي عدد الطائرات المقاتلة تأتي بالدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة وفي مجال القطع البحرية فتأتي ايضا بالدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة، وفي مجال القدرات الفضائية فهي نتيجة سلبية .

وخلاصة القول ، نتيجة لتطور الكبير في القدرات العسكرية لقد اصبح باستطاعة الصين ردع وابعاد أي هجوم امريكي يستهدف اراضيها او يهدف الى التدخل في الازمات التي قد تحدث عبر المضيق بين الصين وتايوان .

المطلب الثالث : المقومات السياسية

تعمل الصين على إنتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدّمة ، ولهذا عزّزت علاقاتها مع الدول المحاذية أو القريبة منها ، وتجسّدت منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حالات التقارب الصيني مع المحيط الاقليمي من خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المجال الدولي، تحضيرًا لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية نشِطة ، حيث تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الامن والسلم الدوليين وخلق بيئة امنية آمنة ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على المبادئ الاتية [25] :

1- التعايش السلمي .

2- احترام سيادة الدول ووحدة اراضيها .

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

4- عدم الاعتداء على سيادة الدول .

5- التعامل مع الاخرين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

6- تقوية التضامن مع الدول النامية ، وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة .

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الوقائع الآتية [26] :

1- دعمت الصين علاقاتها بتبادل دبلوماسي وتمثيل تجاري مع كلٍّ من سنغافورة وإمارة بروناي.

2- إستأنفت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع أندونيسيا، بعدما يزيد على عشر سنوات من القطيعة بينهما، وجد قادة البلاد ألّا ضرورة لها أصلاً.

3- خاضت مفاوضات سياسية واقتصادية مع أكثر من دولة، على قاعدة ألّا خصومة مع أي دولة، وذلك بهدف تذليل المشاكل وكسب الصداقات في المجال الدولي، واتبعت علاقات أكثر تعاونًا مع باقي الدول.

4- في العام 1991 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغيّر موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية، والتوقّف عن دعمها لها.

5- إعترفت بكوريا الجنوبية في العام 1992، وساعدت على منع الأسلحة عن كوريا الشمالية.

6- أقامت علاقات طيّبة مع باكستان، وسعت إلى تعزيز هذه العلاقات.

7- **حسّنت علاقاتها مع الهند منذ العام 1991، فدخل البلدان في حوار أنهى معظم المشاكل بينهما. وعلى الرغم من أن مشكلة الحدود لاتزال عقبة في سبيل تطوير هذه العلاقات، فثمة اتفاق بين الجانبين على حلها سلميًا [27]، وقد أصبح البلدان يلتزمان مبادئ التعايش السلمي.**

8- **سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا، وجمهوريات آسيا الوسطى [□].**

9- على صعيد العلاقات الصينية مع روسيا وباقي الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، فإن الصين أبدت اهتمامًا خاصًا بالعلاقات معها، من خلال علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة. وأبدت الدبلوماسية الصينية رغبة قوية في التعامل مع شعوب الدول وحكوماتها، بعيدًا من أي التزامات إيديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيّبة مع هذه الدول.

10- وفي إطار التعاون مع روسيا، فإن العلاقات بين البلدين شهدت إزدهارًا غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين لبكين في كانون الأول 1992، إذ تمّ التفاهم على حلّ مشاكل الحدود وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة. وقد تمخض عن هذه الزيارة توقيع جملة اتفاقيات تعاون في مجالات متعدّدة.

11- **ومن مظاهر الاهتمام الصيني بالنظام الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، التقارب الواضح مع فرنسا، الذي بدأ منذ العام 1994 وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا في ما يتعلّق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية**

– الفرنسية والبيان المشترك في 16أيار 1997 في بكين[*]، فقد قرّر الجانبان في بيان لافت: "العمل على تعزيز التعاون والتصدي لأي محاولة للهيمنة على الشؤون العالمية، وبخاصةٍ في أماكن التوترات في أنحاء العالم".

وفي الواقع، فإن الصين تُعوّل على أن تكون فرنسا بوّابتها إلى أوروبا، إذ دعا الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك دول الاتحاد الأوروبي إلى توسيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثّله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية. ووصفها شيراك "بأنها الدولة التي سوف تقرّر اتجاه القرن الحادي والعشرين". وعبّر عن رؤية فرنسا للصين بقوله إنه: "حان الوقت لإيجاد مدخل جديد بين الصين والغرب، يعتمد على الاعتراف والتقدير المتبادل، والالتزام المشترك تجاه القيم العالمية الكبرى"[28].

زيادة على ذلك، عملت الصين في العام 2003 على صياغة مفهوم (الصعود السلمي) في سياستها الخارجية، أذ انشغلت القيادة الصينية طيلة مدة التسعينيات من القرن الماضي، خاصة في المدة بين حرب الخليج الثانية (1990 – 1991) وحرب يوغسلافيا (1999)، بالبحث عن وسيلة لطمأنة الولايات المتحدة الامريكية وعدم اثارة غضبها، وتوصلت الصين بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على افغانستان في العام 2001 والعراق في العام 2003 الى مفهوم (الصعود السلمي)، أذ صاغها الإستراتيجي الصيني المستشار السياسي (زينغ بيجيان)، فقد حاول عن طريق طرحه لهذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي بأن ظهور الصين على الساحة العالمية لن يغير من هيكل النظام الدولي أو يهدد أمنه واستقراره، ثم عاد الى استعمال المصطلح نفسه من قبل كل من الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (هو جينتاو) ونائبه رئيس الوزراء (وين جياباو) في العام 2004 مقترحين أن يكون مفهوم (الصعود السلمي) مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية وذلك في مناسبات عدة لعل أبرزها دورة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في آذار من العام 2004، إذ اقترح تطبيق مفهوم (الصعود السلمي) في سياسة الصين الخارجية شرط الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسة هي[29]:

1- أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي عن طريق ما تحققه من تنمية .

2- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري ضماناً لتحقيق هذا الهدف .

3- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها.

4- **الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم " الصعود السلمي " سيتطلب أجيالاً متعددة وسنين عدة.**

5- في أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أُخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أي أُمة.

لذا يمكن القول، ان الصين سعت عن طريق سياستها هذه الى كسب ثقة الولايات المتحدة الامريكية وان لاتظهر نفسها كعدو للولايات المتحدة ومنافس لها في الزعامة الدولية، لذا فإن الصين تعمل على تجنب أي شكل من أشكال الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية.

ويمكن تلخيص أبرز معالم سياسة الصين الخارجية من خلال المبادىء الخمسة للتعايش السلمي التي أطلقتها الصين بداية مع المنظّر السياسي شو إن لاي، ثم تبناها صناع القرار الصينيين الذين جاءوا إلى الحكم بعد العام 1990. يمكن مقاربة هذه المبادىء التي رسمت التوجّهات الصينية الجديدة في سياستها الخارجية في النقاط الآتية [30]:

1- تعارض سياسة الهيمنة، وتعمل على صيانة السلام العالمي، وترى أن أي دولة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، تعتبرعضوًا من أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة مع سائر الدول.

2- لا تخضع الصين لأي ضغوط خارجية في سياستها، وهي لا تتحالف مع أي دولة عظمى، ولا تسعى لإقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلّح، ولا

تمارس التوسّع العسكري، وتثابر على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى وجوب حلّ جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية وعبر المفاوضات، وليس باللجوء إلى القوّة، أو التهديد باستخدام القوّة، كما ترى وجوب حظرالتدخّل في الشؤون الداخلية للدول. ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية على الآخرين وفي الوقت نفسه لن تسمح للدول الأخرى بفرض نظامها الإجتماعي وإيديولوجيتها السياسية عليها.

3- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد وعادل، وهي سعت إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة، وتسعى إلى توسيع مجالات الاتصالات التجارية والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع، مع مختلف دول العالم ومناطقه، على أساس المنفعة المتبادلة لدفع الازدهار المشترك .

4- ترى الصين أن على أيِّ نظام دولي عادل بعد زوال الثنائية القطبية أن يجسد مطالب تطوّر التاريخ وتقدّم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها، وأن تكون مبادئ التعايش السلمي والمبادىء الأخرى المعترف بها للعلاقات الدولية، أساسًا لبناء النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم.

5- مقاومة الارهاب بشتى انواعه واشكاله ، اذ تسعى الصين الى تعزيز التعاون الدولي بهذا الصدد والمعالجة الجذرية للاعمال الارهابية والعمل على اجتثاث جذوره .

6- المشاركة الفعالة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الاطراف ولعب دور متزايد في الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والاقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة [31].

وعليه اتجهت الصين خلال العقدين الأخيرين لبذل جهود دؤوب في مجال دفع السلام والتنمية في عديد من أنحاء العالم، حيث تحولت الدبلوماسية الصينية إلى أداة إيجابية فاعلة في تعزيز دور الصين السياسي والاقتصادي والثقافي على المستوى

الكوني، بالشكل الذي جعل الصين تأخذ زمام المبادرة في السعي لإقامة علاقات خارجية جيدة ومتنوعة مع دول وشعوب العالم وهو مايبدو من ناحيتين [32] :

- الناحية الأولى: تطوير الصين لعلاقاتها الخارجية بالقوى الكبرى في النظام الدولي القائم، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على وجه خاص، ودول الاتحاد الأوربي.
- الناحية الثانية: تدعيم الصين لعلاقاتها الخارجية بدول العالم النامي من خلال بناء علاقات تعاون متنوعة مع عديد من دول آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وهي العلاقات التي تأخذ شكلين أساسيين، يبدو الأول من خلال العلاقات الثنائية، ويتمثل الثاني في العلاقات الجماعية سواء من خلال طرف ثالث، أو عبر التعاون مع عدد من مؤسسات العمل المشترك، ويأتي في مقدمتها منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ومنتدى التعاون الصيني العربي فضلاً عن البريكس أخيرًا.

إذ ترى الصين في الدول النامية على نحو خاص أداة مهمة تساعدها على طرح مفهوم جديد للأمن يؤمّن صعودها السلمي كقوة دولية ويمنحها صك الشرعية من المجتمع الدولي يساعدها على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يسعى لتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع، وعليه فإن هناك مصالح قومية وإستراتيجية ملحة تكمن وراء الاهتمام الصيني بالدول النامية تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها الاقتصادية، وبالتالي استقراها السياسي بما يؤمّن حصول الصين على احتياجاتها من الموارد اللازمة للتنمية، وإيجاد سوق وفرص استثمارية هائلة حيث تهتم بالشركات الصينية لكي تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية متعددة الجنسية، وتدعم الاستثمار خارج الصين، وتسعى لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بتوفير البيئة الملائمة مع الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة، حيث نجحت في إقامة المدن الصناعية العملاقة، وهي تعد الآن من أكبر الدول المتلقية للاستثمارات العالمية.

كما أنه وفي المجال السياسي تسعى الصين إلى أن يكون لها دور إيجابي فاعل تجاه عديد من القضايا والمشكلات الدولية والإقليمية، ففي 16 كانون الاول

من عام 2013 حدد وزير الخارجية الصيني (وانغ يي)اولويات الصين الدبلوماسية لعام 2014 ، بما في ذلك تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى – الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوربي – التي يجب ان تتسم بفاعلية ايجابية وتنمية صحيحة واقامة علاقات اوثق مع دول الجوار ، وتعزيز التعاون مع القوى النامية الاخرى ، واضاف (وانغ) ان الصين سوف تصر على ازالة الاسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ، وقد اكد (وانغ) على الصداقة التقليدية للصين مع الدول النامية مشيرا الى ان الصين سوف توسع التعاون مع افريقيا ، كما تعهد بتعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الاطراف والارتقاء باتفاقية التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب شرق اسيا ودفع المحادثات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين الصين وجمهورية كوريا اليابان [33] . لذا فالصين تمتلك من المقومات ما يؤهلها لقيادة العالم في المستقبل ولكن في ذات الوقت فأن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي قد تواجه الصين [34] .

المبحث الثاني : معوقات القوة الصينية

خاضت الصين اهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية تحولت فيه في ظرف ثلاثون عاما من دولة نامية الى عملاق اقتصادي واسرع اقتصاديات نموا واستحواذا على اهم الاسواق العالمية ، الا ان هذا الصعود مازالت تحفه العديد من المخاطر الداخلية والتحديات الخارجية التي من شأنها عرقلة النهج التنموي ، فالصين لم تتمكن من تحقيق نقلة سياسية على غرار النقلة الاقتصادية نتيجة اصرار القيادة الصينية على سلطوية الحزب الشيوعي الحكم على شؤون الدولة واستبعاد اي خطوة اصلاحية بالرغم من حدة احداث (تيانانمين Tiananmen) في العام 1989 ، بالمقابل واجهت الصين ضغطا من القوى الغربية على انتهاكات حقوق الانسان والحريات السياسية في الصين [35].

كما ان التحول الكبير نحو قطاع التصنيع ادى الى اهمال القطاع الزراعي الذي يغطي احتياجات مليار وستمائة مليون صيني ، كما شهدت الصين موجات نزوح اعداد هائلة من سكان المدن والمناطق الريفية والداخلية الى المناطق الشرقية والمدن الكبرى

حيث ارتفعت الى 148 مليون في عام 2005 ، مما ادى الى انحسار اليد العاملة للقطاع واعتمادها على فئة المسنين وهو ما يهدد مستقبل القطاع الزراعي على المدى البعيد ، فضلا عن ذلك سجلت حركة التصنيع الواسعة بالساحل الشرقي الى استمرار التدهور البيئي من تلوث الهواء ، الجفاف ، فالصين ضمن الدول الاكثر اضرارا بالبيئة ،وكنتيجة للنمو الصناعي الهائل ادى الى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وانتشار ظاهرة الامطار الحمضية في ثلث مساحة الصين تقريبا ،فالصين تنفث في الجو نحو 5.1 مليار طن من غاز ثاني اوكسيد الكاربون [36] .

فضلا عن ذلك تعد الحركات الانفصالية احد المصادر الاساسية المهددة للاستقرار السياسي الداخلي للصين والوحدة الجغرافية ، حيث تواجه الصين مطالب انفصالية ملحة في منطقة التبت الواقعة غرب العاصة بكين والتي تسعى للحكم الذاتي او الاستقلال السلمي بقيادة "دلاي لاما" ، كذلك المطالب الانفصالية من "اقليم اكستجيانغ" الذي تقطنه الاغلبية المسلمة من "الاويغور" وذلك لاقامة دولة تركستان الشرقية .

ويعد التهديد الخارجي الاكثر تهديدا للاقتصاد الصيني هو تحدي الطاقة فمنذ 1993 تحولت الصين من مصدر الى مستورد للنفط [37] ، وحسب وجه نظر "جوزيف ناي" بانه على الرغم من ان الصين الأسرع تطورًا من بقية الدول الصاعدة ، فانه لا يقف ضمن فريق المتشككين في المكانة الأميركية مستقبلاً؛ فهو أميل إلى أنها ستبقى الأقوى ولكن دون أن تكون المهيمنة ، لكونها (الصين) تعاني من: [38]

- مشكلات ديمغرافية (بسبب سياسة الطفل الواحد).
- فقر الريف: إذ إن عشرًا فقط من مجموع 31 مقاطعة صينية فيها معدل الدخل أكثر من المعدل العام للدخل الفردي.
- هناك احتمالات لتلكؤ النمو الاقتصادي في فترات قريبة.
- حتى لو تجاوزت الصين الناتج الأميركي فإن تركيب الاقتصاد الأميركي مختلف من حيث نوعيته.

- يفتقد النظام السياسي الصيني الشرعية في منظور المجتمع المحلي والمجتمع الدولي.
- تفوق الولايات المتحدة على الصين في السينما والجامعات والبحث العلمي.. إلخ.
- معدل دخل الفرد سيبقى لصالح أميركا حتى بعد 2050.
- يعد النفوذ الصيني الدولي محدودًا، أي أن قدرتها على توجيه الأحداث الاستراتيجية الدولية ما زال قاصرًا قياسًا للولايات المتحدة.
- سيكون الإنفاق الدفاعي الصيني في عام 2025 مساويًا لـ 25% من الإنفاق الدفاعي الأميركي الحالي.

بناء على ذلك ، يرى "ناي" أن الصين لن تتساوى في مجمل القوة مع الولايات المتحدة لكنها قد تكون تحديًا مهمًا لها ، ذلك يعني أن "ناي" يرى الولايات المتحدة في مكان الصدارة مستقبلاً، دون هيمنة، لكنه ينبه إلى أن مشكلة الولايات المتحدة ليست في نظرية التمدد الزائد، فالنفقات الدفاعية الأميركية رغم تزايدها، فإن نسبتها من الناتج المحلي تتراجع، لكن معضلة الولايات المتحدة هي في مشكلاتها "الداخلية" الثقافية والاقتصادية والمؤسسية؛ فهناك ضعف في المستوى التعليمي المدرسي، ولا تزال الفروق الطبقية طبقًا لمقياس جيني عالية، إضافة إلى فقر الأطفال، وتراجع معدلات الادخار، ومشكلة احتمال إغلاق باب الهجرة، وهو ما دفع إلى تراجع ثقة المواطن الأميركي في المؤسسات السياسية الأميركية، لكنه لا ينسى أن يذكّرنا بأن هناك جوانب إيجابية بهذا الصدد (مثل التحسن في مجال الجريمة، وتراجع معدلات الطلاق، تزايد نسبة التسامح... إلخ). أما الهجرة، فكل 1% زيادة في الخريجين من المهاجرين تزيد من نسبة براءات الاختراع 6%. [39]

فضلا عن ذلك ، فان صعود القوة الصينية يمكن أن يكون أمرًا مفيدًا في بعض المجالات، التي لا تستطيع واشنطن معارضتها مثل تنظيم بكين ندوات عن الأقليات الصينية أو دعم اللغة الصينية، أو حتى إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة، فتجمع الآسيان وما نتج عنه من اتفاقات اقتصادية وتجارية يثبت قوة الصين كنموذج اقتصادي يجبر

دول المنطقة على التفكير في المنطقة ككتلة اقتصادية، وهي خطوة تفضلها الشركات الأمريكية، ويمكن استثمارها في مواجهة قضايا أمنية غير تقليدية مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر ، بيد أنه في بعض الحالات يمكن أن تكون القوة الصينية كارثية على المنطقة أو على مبادرات مكافحة الفساد والحكم الرشيد ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاتي : [40]

- ففي بورما أبدت الصين اهتماما محدودًا حول الآثار السلبية الناتجة عن تشييد الصين لعدد من السدود في منطقة نهر ميكونج، ورفضت الصين الانضمام إلى لجنة لإدارة النهر.
- وفي بورما كمبوديا، دعمت الصين النظم السلطوية، حيث تشتكي المعارضة السياسية في بورما من تأييد الصين للحزب الحاكم، كما قوضت المساعدات الصينية وزيارات مسئوليها المستمرة لبورما الجهود الأمريكية لدفع الحزب الحاكم للدخول في مفاوضات مع المعارضة، وشجعت الصين دولا أخرى مثل الهند للتقارب مع بورما، وقد يحبط ذلك الديمقراطية أو على الأقل الحكم الرشيد في بعض دول المنطقة.

وبالتالي نجد ان هناك تناقض في السياسة الصينية من خلال دعمها للقادة الأكثر سلطوية في المنطقة مثل "هون سين" في كمبوديا ، ومن هنا ففي الوقت الذي تنمو فيه قوة الصين عالميا، فإن نفوذها الذي تخطط له في جنوب شرق آسيا يمكن أن يكون ضارا لعدد من الدول النامية، بسبب مساعدة الصين للنظم السلطوية مثل زيمبابوي وأنجولا، وهو ما حذرت منه منظمات مراقبة الفساد الدولية [41] .

فضلا عن ذلك، تواجه السياسة الخارجية الصينية معضلتين أساسيتين، يبدو أنها ستكون مضطرة سريعا لحسم خياراتها بشأنهما، خاصة في حال تبنت توجها لمراجعة القطبية على نطاق عالمي، مما قد يغير بدرجة كبيرة شكل السياسة الخارجية الصينية في الأمدين القريب والمتوسط، ويحدد ما يمكن أن تحوذه الصين من مكانة دولية، خلال العقود المتبقية من هذا القرن. ويمكن إجمال هذه المعضلات فيما يأتي: [42]

- معضلة اللاتدخل: وتنبع هذه المعضلة من صعوبة مواصلة الصين سياستها اللاتدخلية، والتي يعتمد عليها جانب مهم من تصاعد مكانتها الاقتصادية العالمية، في حال تبنيها أي نزعة لإحداث تحول قطبي عالمي النطاق. ذلك أن مثل هذا التحول سيحفز العديد من عمليات المراجعة والصراع، عبر العديد من أقاليم العالم، التي تعد ذات أهمية حيوية لمصالح الصين الاقتصادية، بل والاستراتيجية، مثلما تشهد منطقة الشرق الأوسط في اللحظة الراهنة. وإذا كانت مكانة الصين الاقتصادية العالمية تعززت بفضل سياسة اللاتدخل والحيدة تلك، فإن اللاتدخل الصيني في حد ذاته لا يضمن تسوية وحل الصراعات التي تهدد المصالح الصينية.

في ظل تلك المعضلة، حاولت الدبلوماسية الصينية تبني نهج الوساطة والمساعي الحميدة لخفض حدة التوتر والصراع في المناطق التي تمس مصالحها، مثلما حدث حين استضافت مباحثات سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. لكن دبلوماسية الوساطة السلمية تلك لا يمكنها أن تجدي في كل الصراعات، فضلا عن أنها بذاتها قد تثير قلق أطراف دولية أخري تخشي تعاظم دور الصين، مما يدفعها لتعقيد تلك الصراعات لإعاقة الدور الصيني. في هذا السياق، وجدت الصين نفسها مضطرة لتبني مواقف حدية وحاسمة في مواجهة المسألة السورية، بما يمثل تخليا حقيقيا عن سياسة الحياد، وبدرجة ما عن سياسة اللاتدخل.

- معضلة الاستنزاف: يرتبط بالمعضلة السابقة معضلة مدى ما يمكن أن تتخذه الصين من سياسات وإجراءات ذات طبيعة تدخلية. فبينما قد يفترض البعض بشكل قاصر أن تراجع القيادة الأمريكية للنظام الدولي قد يمثل مصلحة لـ "قطب صيني" صاعد، فإن الفراغ الأمني والسياسي، الناتج عن هذا التراجع الأمريكي، سيفرض مزيدا من الأعباء على السياسة الصينية لتأمين مصالحها الحيوية المتعاظمة حول العالم. ويبدو أن التصور الصيني المبدئي في هذا الصدد ينصرف، من جهة، إلى تعزيز قدراتها البحرية لتأمين ممرات التجارة الدولية، إضافة إلى تعزيز حضورها ومطالبها الإقليمية في

منطقة بحر الصين الجنوبي، وإلى بناء شراكات أمنية دولية من جهة أخري، مثلما ورد في الورقة البيضاء الأولي في التاريخ، التي أصدرتها الصين بشأن استراتيجيتها العسكرية في شهر مايو من عام .2015 لكن وبغض النظر عن مدى فاعلية تلك الإجراءات وكفاءتها، فإن السياسة الصينية أضحت تدرج معاملات الاستنزاف المحتملة، نتيجة أي تحول قطبي عالمي، ضمن بناء سياستها الخارجية.

يمكن إجمالا القول إن بنية النظام العالمي الراهنة، والتحديات التي تواجهها الصين، داخليا وخارجيا، ستدفعان السياسة الخارجية الصينية للانخراط بدرجة أكبر في شبكة تفاعلات لاقطبية، في الأمدين القريب والمتوسط، بأكثر مما ستسعي إلى إعادة بناء قطبي شامل في النظام العالمي، بانتظار وضوح الرؤية بالنسبة لحدود صعود القوي الدولية الأخرى في النظام الدولي، خاصة روسيا، واكتمال تأسيس ركائز الحضور الإقليمي الصيني، ممثلا في مشروع إعادة إحياء طريق الحرير القديم.

المبحث الثالث : تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية

ان الصين في المستقبل لابد ان تكون احد العناصر الاساسية في السياسة الدولية وفي ادارة النظام الدولي، فالمتابع للشأن الصيني يرى بان نظرية الصعود السلمي للصين او الصعود المنظم الهادئ هو اقرب ما يمكن وصف حالة الصين في الوقت الحاضر، فهي تتبع سياسات هادئة وهادفة تقوم على فكرة انتشار المصالح، فالصعود الصيني في الوقت الحاضر جاء كحالة طبيعية، فالبعض يعد الصين قوى دولية كبرى تعديلية والبعض الاخر يعدها قوة اقتصادية متمنعة عن اداء دور سياسي في النظام الدولي ، فشكل النظام الدولي القائم على الاحادية القطبية يشهد حالة تراجع وتغير يراه البعض بانه حالة طبيعية حتمية، فالولايات المتحدة التي تهيمن على مفاصل هذا النظام تشهد حالة تراجع في بعض عناصر القوة لاسيما الاقتصادية وعدم قدرة على احتكار عناصر القوة المتعلقة بالتكنولوجيا، وهذا الامر اشار له صراحة الرئيس

الامريكي السابق باراك اوباما والذي ذكر ما معناه انه لم تعد دولته الدولة المهيمنة او الاولى في العالم[43].

بالنسبة للرؤية الاستراتيجية للصعود الصينى فتشير معظم البيانات والمؤشرات على أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن الصعود الصينى والوصول لقمة النظام الدولى ، اذ ان تراجع بعض عناصر القوة الامريكية المقترن بتزايد عناصر قوة اخرى لقوى دولية صاعدة مثل الصين ، يدفع بشكل التوازن الاستراتيجي الى التبدل والتغير النسبي في بعض عناصره ولاسيما في جانبه الاقتصادي والتكنلوجي ، فهذين العنصرين اصبح كثير من الدول تمتلكهما او ان امتلاكهما والتفوق بهما اصبحت هي مسألة وقت، وعليه ان ممارسة التأثير في التفاعلات الدولية سوف يخضع لذلك ، فمع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل فأن هناك اتفاقا على ان الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الدولي، ولذلك يتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، المعنون بالاتجاهات العالمية لعام 2025 أن الصين ستكون أكبر دول العالم اقتصاداً، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة [44] .

كما أوضح مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي أن الدين الأمريكي خلال العقد القادم سيصل إلي 90% من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تقديرات يراها البعض متفائلة في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأمريكي ،وعليه وصل العجز للسنة المالية 2009 الى 1.6 تريليون دولار بنسبة 9% ، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يتساوي الدين الأمريكي مع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول عام 2015 ، كما يتوقع مكتب ميزانية الكونجرس أن يزيد العجز بمعدل تريليون دولار في العام حتى العام 2020 ، وان كل ذلك يصب في مصلحة الصين من جهة تفوقها اقتصاديا على الولايات المتحدة وتصاعد دورها العالمي [45].

ووفقا لصندوق النقد الدولي سيكون نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الصين اعلى من نظيره في البرازيل بحلول العام 2018 بتعادل القوة الشرائية ، وسينخفض هذا المجموع الى 46% من العام نفسه ، ومن المتوقع ان ترتفع نسبة الصين من 4% الى 18% وسيزيد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مقارنة بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الى 24% في العام 2018 وهذا اداء استثنائي بكل المقاييس[46].

لذلك تشير العديد من الدراسات الى ان الصين ستكون الفاعل الدولي الاول المنافس للولايات المتحدة، على اعتبار ان ميزان القوى العالمي يميل وبقوة الى اسيا في الوقت الحالي، فمعدلات النمو الكبيرة التي حققتها اسيا وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم وثاني اكبر اقتصاد عالمي يؤكد ان التحول التاريخي للقوة والقيادة بدأيتحقق بالفعل وبهذه الحركية المستجدة للقوى الكبرى سيتم من خلالها استعادة الادوار في النظام الدولي [47].

فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الصينى التى شهدها خلال العقدين الماضيين يرى الباحثين إذ استمرت معدلات النمو على هذا المنوال فأن الصين سوف تصبح القوة الاقتصادية فى العالم بحلول العام 2025 ، فالاقتصاد الصينى يشهد تطور متصاعد فى حجم الناتج المحلى الأجمالى وحجم الأستثمارات بالأضافة إلى التوجة نحو تطوير الصناعة وتحديث الزراعة والعمل على تنويع مصادر الطاقة ، كما تلعب علاقات الصين القائمة على حسن الجوار والتعايش السلمى على دعم الصين وتقوية مركزها فى النظام الدولى وتحقيق مساعيها لخلق نظام متعدد الأقطاب ، بل أن الصين وروسيا الاتحادية قادران على مجابهة الهيمنة الأمريكية فى حال حدوث تحالف استراتيجى بينهما، كما أن الصين قادرة على التوصل لحل سلمى لمشاكلها مع تايوان من خلال الحوار والتعامل السلمى، وتشهد تفاعلاتها الدولية تطورا ملحوظا في اطار النظام الدولي اهمها تدخل الصين في بعض القضايا الدولية الامر الذي ازعج الادارة الامريكية، ووقوف الصين الى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الامن على ايران وضرب سوريا[48]، فضلا عن ابرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد

من دول الخليج العربي كالامارات والسعودية ، كل هذه المؤشرات تدل على ان الصين تتطلع الى المشاركة في ادارة التفاعلات الدولية في المستقبل المنظور[49].

وعلى الرغم من ذلك فأن المرحلة الراهنة تؤكد تفوق الولايات المتحدة الامريكية على الصين في كل مجالات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ...الخ ، فالولايات المتحدة متزعمة ومهيمنة على القرار السياسي لمعظم المنظمات الدولية والاحلاف العسكرية وتمتلك العدد الكبير من القواعد العسكرية حول العالم ، كما يحقق لها حلف شمال الاطلسي دعم دول اوربا وسلطة اتخاذ القرار الدولي في منظمة الامم المتحدة وهي قوة مؤثرة في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، كما انها تتواجد في معظم المنظمات الاقليمية [50] .

حيث يذهب البعض إلى أن الصعود الصينى سوف يواجه مجموعة من المعوقات والسلبيات التى قد تمثل نقاط ضعف فى طريق الصين نحو تقدمها وتطورها ، فهناك مشاكل وتحديات قد توثر مستقبليا فى الاقتصاد الصينى تتمثل فى مشاكل التلوث فنجد أن الصين تعد الدولة الثانية بين أكثر الدول التى تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحرارى ومشكلة التفاوت الانمائى بين مختلف المناطق والمقاطعات الصينية بالاضافة إلى الكثافة السكانية الضخمة ، والخلل المتوقع فى هيكل السكان فى ظل ما تشهده الصين من معدلات نمو سكانية ، فهناك توقع بشيخوخة الإنتاج الصينى واتجاة مؤشرات الناتج المحلى الأجمالى للأنخفاض ، كما نجد أن الصين تعانى من ارتفاع حجم الديوان الصينة فالصين الدولة الأكثر مديونية على مستوى العالم ، وتواجة الصين تناقص فى مصادر الطاقة مع تزايد حدة التنافس الدولي علي مصادر الطاقة فهناك عجز تلجأ الصين إلى سده من الخارج مما سوف يثقل من عاتق التنمية فى الصين ، فضلا عن عدم الاستقرار الداخلى الذى قد يعصف بالتقدم الاقتصادى فبعض مناطقها الحدودية بها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينغيانغ والتبت ، هذا فضلاً عن علاقتها المتوترة مع هونج كونج ، وما تزال علاقاتها مع تايوان لم تتحدد بصورة واضحة ، كما تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها على تضيق الخناق على الصين، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر صعود الصين العنصر الأكثر عداءً للأمن

القومى مما يجعل الولايات المتحدة تلجاء إلى كافة الخيارات بما فيها العامل العسكرى لوقف صعود الصين وخاصة فى ظل التفوق العسكرى الضخم للولايات المتحدة الأمريكية [51] .

في المقابل فان (جوزيف ناي) يقلل من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة ، فيرى ان الطريق لا يزال امامها طويلا حتى تنافس قوة الولايات المتحدة نظرا للتحديات التي تواجهها على صعيد التنمية ومشكلات تدهور المناطق الريفية والمشكلات الديموغرافية ، ويضيف الى ان الصين لم تحل مشكلة المشاركة السياسية التي تصاحب ارتفاع مستوى دخل الفرد ويتساءل عما اذا كانت الصين لديها صيغة تدير بها التوسع في الطبقة الوسطى الحضرية وعدم المساواة الاقليمية والفقر في المناطق الحضرية والاستياء بين الاقليات العرقية ، وبافتراض ان معدل نمو الناتج المحلي الصيني سوف يصل الى نسبة 6% ، ومعدل النمو الامريكي لن يتعدى 2% بعد عام 2030 فأن (ناي) يرى ان نصيب دخل الفرد في الصين اقل من نظيره في الولايات المتحدة الامريكية ، بعبارة اخرى ان الصين قد تصل الى حجم الاقتصاد الامريكي نفسه في غضون بضع سنوات ، ولكن مردود هذا النمو والتطور الاقتصادي لن يكون متساويا بين البلدين [52].

كما ان هناك من يرى عكس ذلك فقد تعرضت الولايات المتحدة الامريكية في الاونة الاخيرة للعديد من مظاهر الفشل ، وعلى سبيل المثل فالهند التي تريد منها الولايات المتحدة ان تصبح قوة اقليمية في مواجهة الصين فانها لم تاخذ بعد بدورها المطلوب ، ومعنى هذا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد الفاعل الرئيس والوحيد في المنطقة ، كما انها كانت غائبة اثناء الصراع الروسي – الجورجي ، ومن ناحية اخرى خسرت امريكا الجنوبية التي كانت تعدها الحديقة الخلفية لها ، فقد جاءت انظمة للحكم تحمل عداء لها ومنها : فنزويلا والاكوادور وبوليفيا والبارغواي ، وانشات بنك لها يجمع سبع دول في المنطقة وهي : الارجنتين وبوليفيا والبرازيل و الاكوادور و البارغواي والاوروغواي و فنزويلا ، وهذا ادى بدوره الى ظهور قوى جديدة منافسة لها مثل البرازيل وفنزويلا [53] .

لذلك يدافع بعض اعضاء الحكومة الامريكية عن ضرورة اتباع سياسة اكثر حدة تجاه الصعود الصيني لانهم يرون في بكين منافسا استراتيجيا وانها لا محالة تهدد قوة الولايات المتحدة ونفوذها العالمي وتنادي بتطبيق سلسلة من استراتيجيات الاحتواء تجاهها ، وان من اهم العناصر الرئيسة لهذا التوجه هو التحالفات الاستراتيجية الامريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية وتحسن العلاقات مع الهند بوصفها شريكا محتملا يمكن ان يقوم بدور الثقل الموازن للصين في اسيا ،والتحالفات الامريكية المتينة في جنوب شرق اسيا والانخراط المتنامي في اسيا الوسطى والشرق الاوسط والتمركز العالمي الطويل الامد للقوات العسكرية والبحرية الامريكية القوية في اماكن وممرات بحرية رئيسة تحيط بالصين ، كما ان توازن الاراء يوحي بان الولايات المتحدة لن تسمح للصين بان تصل الى طاقتها الاقتصادية والسياسية الكاملة عالميا ، وانها ستسعى الى احتواء صعود الصين السلمي بكل الوسائل الممكنة ، والنتيجة هي ان العلاقات الامريكية – الصينية تتصف بأنعدام الثقة والتنافس من قبل الطرفين وتحوط كلا البلدين للمحافظة على مرونته لايجاد الحلول المستقبلية لادارة المصالح العالمية والاقليمية الحيوية لكل بلد منهما [54].

الخاتمة :

ان المصالح والأهداف هي التي تحكم سلوك القوى العالمية، وتنتج سياسات واستراتيجات تدفع حركة التغيير ، كما ان التغييرفي النظام الدولي ظاهرة مستمرة، ولا يمكن لأي قوى عالمية أن تديم هيمنتها على التفاعلات الدولية ، فهنالك العديد من المؤشرات والظواهر االسياسية والاقتصادية والعسكرية فضلا عن التكنلوجية تؤكد حالة التغيير والتحول في تراتبية القوى العالمية فصعود الصين كقوى منافسة مدعومة بعوامل ومقومات ذات ابعاد متعددة ، تزامن مع تراجع الحضور ومكانته العالمية ، فقد أثار هذا الصعود الصيني السريع في العديد من هياكل القوة الدولية توقعات عديدة بتحول الصين إلى قطب دولي خلال المدى القريب، وربما إلى قائد دولي في الأمد البعيد ، ويرجع كثير من المحللين صعود الصين كقطب دولي

وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلي النمو الاقتصادي الصيني، وتراجع نظيره الأمريكي، في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة.

ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل فأن هناك اتفاقا على ان الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الدولي ، ولذلك يتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الامريكي والمعنون بالاتجاهات العالمية للعام 2025 ان الصين ستكون اكبر دول العالم اقتصادا وانها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة وهذا يصب في مصلحة الصين في تصاعد دورها العالمي.

وتشير السيناريوهات طويلة الأجل إلى أنه قد يتوجب على الصين تطور اقتصادها وتزيد من شفافيتها لتَبرزَ صورَتُها كلاعب عالمي مسؤول وموثوق به، ومواصلة النمو بأسرع من نمو الإقتصاد العالمي، وأن تصبح محرك تطور الإقتصاد العالمي، الذي سيتسم باتساع مكانة الإقتصاديات الكبرى الصاعدة، والتراجع النسبي لمكانة البلدان الغنية التي ستحافظ رغم ذلك على مستواها في سلم الدخول ، حيث إن التحدي الذي يواجه الصين من الآن فصاعداً هو الأنتقال من النمو الفائق السرعة الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة إلى تنمية متوازنة ، ومن أجل ذلك عليها تقليص خطوط الإنكسار التي تجتاز الإقتصاد والمجتمع بين فلاحين وأبناء مدن، وأثرياء وفقراء، وإعادة مركزة النمو على الإستهلاك المحلي، وجعله أقل تبعية للأسواق العالمية، وإبطاء إستهلاك الطاقة، وصيانة بيئة متدهورة.

وبناء على ماسبق وفي إطار الحديث حول وضع الصين المتعاظم في النظام الدولي ، يثار العديد من السيناريوهات منها السيناريو الذي يروّج لحدوث عدد كبير من التغيرات في مجال السيادة على العالم ، وذلك بدءا من عام 2021 منها تعدد الأقطاب بسيادة الولايات المتحدة الأمريكية أو حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، أو تعدد الأقطاب بقيادة الصين، أو حرب باردة بين دول آسيا والصين

والتجمع الآسيوي، أو الوصول إلى تفاهمات بين الصين والولايات المتحدة حول زعامة وقيادة العالم ، أما عن من سيتولى قيادة العالم فهو أمر سيرتبط على نحو بعيد بحجم التغير السياسي الداخلي في الصين، فضلا عن مستقبل اليابان، وروسيا وإمكانية الصعود الاقتصادي والعسكري للهند ، هذا وإن اتجه عدد كبير من المهتمين بالشأن الصيني لترجيح احتمال أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن الزعامة الصينية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية ، اي ان النظام الدولي سيتجه نحو النظام المركب ، اي نظام ذو قطبين رئيسين بكتلتين كبيرتين ، بمعنى انه متعدد الاقطاب ولكن هذه الاقطاب الرئيسة والفاعلة فيه تتشكل هي الاخرى داخل كتلتين رئيستين بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وان قوة هذه الكتل هي قوة اقتصادية بالدرجة الاولى ، اي ان الصين مرشحة لقيادة احدى الكتل اقتصاديا وليس عسكريا .

Conclusion:

Beijing, as at the Strategic Assessment Conference held by the US Air Force Command in 1995, is an up-and-coming force to compete with Washington, and China, will be an economically superior economic power to the United States and also capable of competing with Washington for political influence and strategic importance. China's behavior and direction towards the future are very cautious and conservative, asserting its peaceful intentions, its determination to maintain its independence, its utter disdain for foreign military interventions, and showing a firm and unchangeable attitude toward some issues, as at least as Taiwan. Is due to the Chinese culture and the influence of innate doubts about the dominance of the white race on the world, and may make this the question of the countries and nations and their perception. As Beijing emerged from the 20th century, it emerged from a period of hundreds of years to enter a modern phase, perhaps the answer to a question that lasted more than a hundred years, that China's transformation into a superpower is only a matter of time.

[1] د.خضر عباس عطوان، "مستقبل العلاقة الامريكية – الصينية"، (الامارات العربية المتحدة ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2004) ، ص 145.

[2] Wayne M. Morrison , "China's Economic Conditions" , Congressional Research Service , The Liberary of Congress , United States , 12 , July , 2006, P.1, Available at: http://fpc.state.gov/documents/organization/70319.pdf .

[3] زياد حافظ، "مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية"، ضمن مجموعة باحثين، "العولمة والنظام الدولي الجديد" (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 48.

[4] Arthur Anderssen , "International Investment Toward the year 2002 ", New York: United Nations Poblicatons , 1998 ,p.107.

[5] السيد سليم محمد، "من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، 2008، ص 78 .

[6] Aileen Wang and Nick Edwards , "China 2012 FDI inflows slow : stay on track for $100 billion", Reuters News Agency , 20 , Novenmber , 2012 , Available at : http://uk.reuters.com/article/2012/11/20/uk-china-economy-fdi-idUKBRE8AJ06D20121120

[7] Ken Davies , "Outward FDI From China and It's Policy Context" , Columbia FDI Profiles , Vale Columbia Center on Sustainable International Investment , 28 , October , 2010 , P.2 .

[8] فرانسواز لوموان، "الاقتصاد الصيني"، ترجمة: الدكتور صباح كعدان ، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010 ، ص 24.

[9] Hansjörg Herr and Jan Priewe , "Current Issues of China's Economic Policies and Related International Experiences" , Paper Presented in The Wuhan Conference , 16 , February , 2003 , P.75.

[10] Hansjörg Herr and Jan Priewe , Op.Cit.

[11] China's Exports and Imports , 1952 – 2009" , 2009 , Available at : http://www.chinability.com/Trade.htm

[12] "6,11% نمو قيمة الصادرات الصينية في اكتوبر مقارنة بالعام الماضي"، شبكة الصين، 12/11/2012، متاح على الموقع الاتي : http://arabic.china.org.cn/business/txt/2012-11/12/content_27086416.htm

[13] مالك عوني ، تحولات استراتيجية، القطب الصيني؟:محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد 207، يناير 2017 .

[14] مالك عوني ، تحولات استراتيجية، القطب الصيني؟:محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية، مصدر سبق ذكره .

[15] المصدر نفسه .

[16] " البنتاجون : الصين تحولت قوة عسكرية كبرى " ، جريدة الأهرام ، القاهرة، العدد 45180, 2010 .

[17] فيليب شل ، هانز م. كريستنن ، القوات النووية الصينية ، التسلح ونزع السلاح والامن القومي ، بيروت ، مركز الوحدة العربية للدراسات ، 2013 ، ص 419 .

[18] احمد مسعد الشتاوي ، القدرات العسكرية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ، القاهرة، العدد (173) ، 2008 ، ص 131.

[19] عادل عبد الصادق ، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الاسيوي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (183) ، 2011 ، ص ص 65 – 66 .

[20] سام بيرلو – فريمان ، وائل عبد الشافي واخرون ، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص ص 229 – 232 .

[21] المصدر نفسه ، ص ص 229 – 232 .

[22] سعد علي حسين ، القدرات النووية في شرق اسيا تطور القدرات النووية الصينية (انموذجا) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد(2) ، 2002 ، ص 59 .

[23] سام بيرلو – فريمان ، وائل عبد الشافي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 494 .

[24] مايكل اي. براون واخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 66 .

[25] La politique exterieure independante et pacifique de chine . on : http://www.fmpre.gov.en/fra/wjdt/wjze/639/tl396.shtm.

[26] مالك عوني ، مصدر سبق ذكره .

[27] صلاح سالم زرنوقة، "الصين : التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، نيسان 2009، ص 55.

كان تطوّر هذه العلاقات سببًا في ضم الصين إلى عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية، كمنتدى التعاون الإقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادىء (APEC)، والمنبر الإقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

جاء في البيان المشترك الذي صدر في 16أيار 1997، في بكين، عن الرئيسين، الصيني جيانغ زيمين والفرنسي جاك شيراك، واعُتبر رسالة غير مباشرة ضد الهيمنة الأميركية على النظام الدولي: "مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، فإن الوقت قد حان لكي تعزّز الصين وفرنسا من مبادرتهما لدعم مشاركتهما في منع الهيمنة المنفردة على القرار الدولي، وفي تسيير شؤون العالم على المدى الطويل"

[28] صحيفة الأهرام، ص 11– دوليات، القاهرة في 19أيار 2007.

[29] على حسين باكير، مفهوم " الصعود السلمي " في سياسة الصين الخارجية، نيسان، 2011، ص 2–4، متاح على الموقع الاتي : http://www.chinainarabic.org/?p=685 .

[30] للمزيد حول محدّدات السياسة الخارجية الصينية وأطرها، راجع موقع وزارة الخارجية الصينية:

www.chinatoday.com

[31] عبد الصمد سكان ، العالم العربي والصين – التكاليف في ظل التغيرات الخارجية ، تقرير عن زيارة الصين للمشاركة في ملتقى العالم العربي والصين ، المعهد الصيني للدراسات الدولية ، بكين حزب العدالة والتنمية الرباط ، 6 حزيران 2013 ، ص 3.

[32] مالك عوني ، مصدر سبق ذكره .

[33] بيان وزير الخارجية الصيني في 17 – 12 – 2013 ، يحدد الاولويات الدبلوماسية للصين لعام 2014 ، متاح على الرابط : http://Arabic.china.org.cn.

[34] وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1987–2010، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط 1 ,2000 ، ص 67 .

[] بعد تطبيق الصين لسياسة التحديثات الاربعة في العام 1976، حرص الرئيس الصيني (دينغ شياو بينغ) على إنّ التحديث يجب أن يكون في المجالات الاقتصادية بعيداً عن المجالات السياسية، بمعنى ان تبقى الصين شيوعية ونظام الحزب الواحد، هذه الاصلاحات ادت في العام 1989 الى خروج الطلاب في تظاهرات رافضة للسيطرة السياسية والاجتماعية للحزب الشيوعي، والذي ادى الى إتخاذ الحكومة الصينية إجراءات قمع شديدة ضد المتظاهرين . وعليه فإنّ الظروف التي احاطت باضطرابات ساحة تيانانمين (Tiananmen) سجلت نقطة تحول، اذ بدأ ينظر الى الصين من قبل الكثيرين على انها عدو عقائدي وجيوسياسي، وقد تزامنت هذه الاحداث مع مدة تزايد التأكيد على مسائل انتهاكات حقوق الانسان في الصين من قبل الولايات المتحدة الامريكية اذ اصبحت حقوق الانسان الموضوع المهمين وذو تأثير كبير في العلاقات الامريكية مع الصين ، لهذا قامت الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات على الصين، واعلن الرئيس الامريكي (جورج بوش) (1989 – 1993) في 5 حزيران من العام 1989، ثلاثة قرارات اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية ضد الصين وهي: وقف مبيعات الاسلحة، وإلغاء إتفاق عام 1985 والذي يقضي بتعاون البلدين في تكنولوجيا المفاعلات النووية ، والسماح للطلاب الصينين الدارسين في الولايات المتحدة الامريكية بتمديد اقاماتهم وتقديم مساعدات انسانية للضحايا، فضلاً عن ذلك اتخذت الإدارة الامريكية إجراءات اخرى في 20 حزيران من العام 1989، تمثلت بتعليق الزيارات رفيعة المستوى بين مسئولي حكومة البلدين. انظر : د.خضر عباس عطوان، "مستقبل العلاقة الامريكية – الصينية"، مصدر سبق ذكره، ص 64 ، هنري كيسينجر، "هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية ؟"، مصدر سبق ذكره، ص 141،

Qingshan Tan , "U.S. – China Policy in the 1990s : Who is in control ?", Asian Affairs , Vol.20, No.3, p.146.

، ريتشارد نيكسون، " أمريكا والفرصة التاريخية "، ترجمة: محمد زكريا أسماعيل (بيروت: دار العلم للملايين، 1992) ص 163.

[35]Evan S. Medeiros, China,s New Diplomacy, Foreign Affairs,Vol.82, No.6,November-December 2003, P.42.

[36] ملامح نصيرة ، القوى الاسيوية الصاعدة : نموذج الصين ، مجلة افاق العلوم ، العدد السادس ، 2017 ، ص 281 – ص 282 .

[37] ملامح نصيرة ، مصدر سبق ذكره ، 2017 ، ص 281 – ص 282 .

[38] جوزيف ناي ، مستقبل القوة ، عرض (وليد عبد الحي) ، 2013 ، موقع الجزيرة ، متاح على الرابط :

http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html

[39] المصدر نفسه .

[40] جوسوا كورلانتزك ، ترجمة :(عمرو فرحات) ، دراسة نشرت على موقع معهد كارنيجي للسلام الدولي تحت عنوان: "جاذبية الصين: تطبيقات القوة الناعمة الصينية"، ضمن سلسلة Policy Brief، العدد 47، يونيو 2006.

[41] المصدر نفسه .

[42] مالك عوني ، مصدر سبق ذكره .

[43] محمد ياس خضير ، مستقبل الدور الصيني في النظام العالمي ، مقالة منشورة في مركز المستقبل للدراسات الدولية ، 2016 ، متاح على الرابط: http://mcsr.net/news215

[44] عمرو عبد العاطي ، اللاقطبية : تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2011 ، متاح على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx

[45] المصدر نفسه .

[46] مارتن وولف ، تشكيل العولمة ، مجلة التمويل والتنمية من الماضي نحو المستقبل : مستقبل الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، العدد(51) ، 2014 ، ص 24 .

[47] هند بطلموس ، الصين في ميزان القوة العالمي ، متاح على الرابط :

http://annabaa.org/nbanews/68/347.htm

[48] جون ثورنتون وستيفاني كلين– البراندت واندرو سمول، "الصين المتغيرة– احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة"، دراسات عالمية، العدد 78 ، 2009 ، ص 36 .

[49] ناصيف حتي، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي" في التطورات الاستراتيجية العالمية– رؤية استشرافية ،ابوظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011 ، ص 76 .

[50] نقلا عن : ايمان عبد العظيم ، الفخ الصيني : اتجاهات امريكية بشان نفوذ بكين المتصاعد ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2011 ، متاحعلى الرابط : http://www.siyassa.org/newsContent/4/96/1990

[51] لمزيد من المعلومات ينظر: فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره ، ص ص 148 – 150 .

[52] عمرو عبد العاطي ، مصدر سبق ذكره . للمزيد ينظر : صباح نعاس شنافة ، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد (46) ، 2009 ،ص ص 212 – 213 ، كذلك ينظر هند بطلموس ، مصدر سبق ذكره .

[53] نقلا عن : بشير البكر ، مارتين بولارد وجاك ديون ، الغرب مريض بالغرب زمن الاحادية القطبية قد ولى ، جريدة قراءات العرب ، العدد (2747) ،2010 ، ص 9 .

[54] لكن ميكال هيربرج ، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، 2008 ، ص ص 484 – 485 .